الأنباء
الاثنين 14 نوفمبر 2016
أمة 2016

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل majlisalomma@alanba.com.kw

مرشح "الثانية" دعا إلى تكوين كتلة اقتصادية تعمل على تصحيح المسار وتعيد النهضة إلى الكويت

بوخمسين: قيود الحكومة منفرة للمستثمرين وطاردة للشباب

أكد مرشح الدائرة الثانية أنور جواد بوخمسين أن الكويت مازالت تواجه العديد من القضايا الملحة، وأن أمامنا الكثير لمواجهة التحديات التي تزداد وطأتها يوما بعد يوم على كاهل المواطن الكويتي، مشددا على ضرورة سرعة تصحيح المسار لإعادة النهضة إلى الكويت بمشاركة الشعب عبر نوابه المخلصين وبضخ الدماء الشابة في العمل السياسي.

وأرجع بوخمسين تدهور الأداء السياسي في الكويت إلى افتقاد العمل المشترك وعدم وجود وعي وخبرات مشتركة بين الأعضاء والحكومة مما يؤدي إلى تفوق الحكومة على المجلس، وذلك من أسباب تأخر حل القضايا الوطنية الملحة، مستغربا أننا مازلنا لا نرى أي مؤشرات حقيقية لمكافحة الفساد في الكويت.

وعن آلية تقويم المسار، دعا بوخمسين خلال لقاء له ببرنامج «أمة 2016» على قناة «العدالة» إلى وجود كتلة اقتصادية في المجلس، ترتقي بالأوضاع الاقتصادية، ويمتد أثرها إلى المجالات الأخرى، مؤكدا أننا نحتاج إلى عنصر التقويم من جهات قانونية لمراجعة وتعديل بعض القوانين القديمة، منتقدا المجلس المقبل، واصفا أداءه بغير المرضي وانه لم يكن على المستوى المطلوب.

ودعا بوخمسين إلى كشف الذمم المالية قائلا: «وسأبدأ بنفسي حتى لو لم يكن هناك تشريع يجبرني على ذلك»، مضيفا أن الإصلاح يتطلب ترتيب الأولويات «فلابد أن يرتب المشرعون أولوياتهم، ولا يمكن العمل بفاعلية دون وجود أولويات واضحة».

وأكد أن مشاركته في الانتخابات جاءت من منطلق الرغبة في التغيير والمضي بالكويت نحو انطلاقة نهضوية تنسجم مع طموح المواطن الكويتي الذي مل التأزيم، مشيرا إلى أن السباق الانتخابي في الدائرة الثانية لم يحسم بعد، داعيا المقتنعين بآرائه إلى المشاركة بكثافة يوم الاقتراع.

وقال بوخمسين: سأستخدم كل الأدوات الدستورية المتاحة لي في حالة الفوز بالتدرج بداية بالسؤال البرلماني وانتهاء بالاستجواب.

وأعرب عن تطلعه إلى أن يشهد المجلس المقبل تغييرا بنسبة 50٪ داعيا النواب إلى أن يشاركوا مجتمعهم في كافة القضايا، والعمل بقدر المسؤولية والثقة التي أولاها اياهم الشعب.

وجدد بوخمسين تأكيده أن الشباب الكويتي قادر على تفجير النهضة، مشيرا إلى أن الدائرة الثانية متنوعة الطرح ونسبة الشباب فيها كبيرة وأتمنى أن ترى هذه الفئة النور، فنحن بحاجة للطاقات.

وأكد أن القيود الحكومية تدفع الشباب الى الهروب من العمل في الكويت، متسائلا «ما إنجازات صندوق دعم المشاريع الصغيرة منذ تأسيسه قبل سنتين الى اليوم؟ مشددا على أنه لابد أن نستشعر المسؤولية للتغيير.

وشدد على ضرورة إتاحة الفرصة للشباب لتجديد الأفكار، مع الاستعانة بالمستشارين للوقوف على العراقيل التي تواجه المشاريع الشبابية وتمهيد الطريق لهم نحو المشاركة في بناء النهضة.

وتزامنا مع مرور الذكرى 54 لتصديق الأمير الراحل عبدالله السالم على الدستور، قال بوخمسين «إن دستور الكويت كنز ووثيقة، وآن الأوان أن نقتبس مما سطره أسلافنا من دستور سابق لعصره».

وشدد على أننا نحتاج إلى تعديل الوضع الدستوري بتغيير بعض القوانين، «وأهم ما أؤكد عليه اقتصار نائب مجلس الأمة على دورتين فقط»، «وفي حال نجاحي، لن أستمر بالمجلس أكثر من دورتين».

وفي الشأن الاقتصادي، انتقد بوخمسين ما وصفه بالقيود الحكومية التي تمنع من وجود اقتصاد كويتي قوي جاذب للمستثمرين، مؤكدا أن وثيقة الإصلاح الاقتصادي ليست هي الحل، وإنما الحل في وجود وعي تحت قبة عبدالله السالم وأداء رقابي وتشريعي قوي.

وعن أداء المجلس «المنحل» قال إن أداء المجلس السابق غير مرض، مشيرا إلى أن الأداء الرقابي لأعضائه يكاد يكون منعدما، آملا في الوقت ذاته أن تكون الأغلبية تحت قبة عبدالله السالم هي أغلبية الفكر والعقل وأن يختفي التأزيم الذي انتهجه البعض.

وفي الملف التعليمي، أعرب بوخمسين عن استغرابه من تصريح وزير التربية بأن التعليم متخلف بالكويت، متسائلا: ماذا فعل ولماذا لا يستقيل؟!

ودعا بوخمسين إلى تفعيل قانون الوحدة الوطنية على كل الفئات وأن ننأى بكويتنا عن التطرف والمتطرفين، مضيفا «للأسف الحكومة تلجأ أحيانا الى بعض المتطرفين وتعينهم كمستشارين لها».

وتطرق بوخمسين إلى قضايا المرأة الكويتية، مؤكدا أن المرأة الكويتية لها دور فاعل في كافة المجالات، ويجب التخلص من القوانين المجحفة بحقها، مشددا على أنه يجب النظر إلى حقوق المرأة الكويتية وخاصة المتزوجة من غير كويتي وحق أبنائها في التجنيس وغيره.

ولفت إلى أن الدستور الكويتي لا يميز بين الذكر والأنثى، بل ينص على حقوق «المواطن» الكويتي، وهذا لا يطبق على أرض الواقع.

وفي مسألة القروض، انتقد القرض الإسكاني بشكله الحالي، مؤكدا أنه لا يكفي لبناء منزل في ظل ارتفاع الأسعار.

وفيما يتعلق بتجربة توزير النواب، ذهب إلى أنه لا يميل إلى هذه التجربة «فنحن بحاجة لتفعيل الدور الرقابي والتشريعي»، مشددا على أنه من مصلحة الحكومة أن تتعاون مع المجلس ويتأتى ذلك إذا كان هناك مجلس أمة قوي.

أنور جواد بوخمسين

افتقاد العمل المشترك بين النواب والحكومة وراء العجز عن حل قضايانا الملحة

الحل ليس في وثيقة الإصلاح الاقتصادي بل بأداء رقابي وتشريعي قوي

القرض الإسكاني بشكله الحالي لا يكفي لبناء منزل في ظل ارتفاع الأسعار

نسبة الشباب كبيرة في الدائرة الثانية وأتمنى أن ترى هذه الفئة النور

ما إنجازات صندوق دعم المشاريع الصغيرة منذ تأسيسه قبل سنتين إلى اليوم؟

ضرورة التخلص من القوانين المجحفة بحق المرأة وخاصة المتزوجة من غير كويتي

مطالباً بإقالة بعض الوكلاء في الحكومة واستبدالهم بالشباب

العطار: الفساد التشريعي أخطر من "المالي" و"الإداري" على الدولة

أكد مرشح الدائرة الأولى سلمان العطار أن الكويت تواجه فسادا إداريا وماليا وإهدارا في الفوائض المالية، إلا أنها أقل خطورة من الفساد التشريعي الذي يرتكبه نواب مجلس الأمة، مطالبا بضرورة انتخاب نواب ذوي ثقة يتصدون للفساد بكل أنواعه ويحاسبون كل من تسول له نفسه من أعضاء الحكومة سواء بعض الوزراء أو بعض وكلاء الوزراء. وأضاف العطار في كلمته في ندوة «إلى متى؟» التي عقدت امس أن هناك ضرورة ملحة بإقالة واقتلاع بعض وكلاء الوزراء جميعا لتأثيرهم الشديد على الوزراء حيث تمكن بعضهم من اقتلاع الوزراء أنفسهم، معتبرا أن هذا الفساد يتطلب وقفة برلمانية جادة، لافتا إلى الحاجة في المستقبل إلى حكومة ورئيس مجلس وزراء لديه خطة ووزراء لديهم برنامج عمل ولا يخافون الاستجواب. وألمح الى ان ملف العلاج بالخارج تم التحايل عليه بفتح العلاج السياحي الذي أهدر نحو 600 مليون دينار دون جدوى، مبينا أن هناك مواطنين ذوي محسوبية ذهبوا للعلاج وليس بهم أي أمراض.

وبين العطار ان تقرير صندوق النقد والبنك الدولي طلب من حكومة الكويت ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورغم ذلك لم تبدأ الحكومة بوثيقة الإصلاح المعتمدة على توصيات الصندوق والبنك بالبدء في مشاريع منها ما هو مطروح بتكلفة 1,3 مليار دينار ومشروعات أخرى تقدر بـ 4 مليارات دينار ولكنها بدأت برفع أسعار البنزين لتتجه إلى جيوب المواطنين أولا، مشيرا إلى ان هناك العديد من التوصيات ومنها ترشيد الاستهلاك ورغم ذلك مازال السفر والرحلات إلى الخارج مستمرا مما يؤكد عدم تنفيذ التوصيات. وذكر العطار ان رسوم الكهرباء المرتفعة والضرائب والاستقطاعات من الكويتيين في القطاع الخاص وطلبة الجامعات ستنفذ في القريب، حيث لم نشهد وقفة جادة من بعض نواب المجلس السابق.

وألمح العطار إلى ان الكويت في 2013 كانت تمتلك فوائض مالية كبيرة لم تقم الحكومة بتوظيفها في قنوات اقتصادية حيوية، معربا عن اسفه لمعرفة بعض نواب في المجلس السابق ولم يقفوا أمامها لمواجهتها. واشار إلى ان الكويت بها 10 آلاف أسرة تحصل على المعونة من بيت الزكاة و20 ألف أسرة تحصل على المساعدات من الشؤون وقد تتضاعف هذه الأرقام مع رفع تعريفة الكهرباء والضريبة. وحول الوضع المالي للكويت وانعكاسات رفع الدعم قال العطار إن التضخم ارتفع لأول مرة إلى 3,77 وهو خطر شديد على الأسعار التي قد لا يتمكن المواطن الكويتي من مواجهتها متأملا ان يحقق المجلس التشريعي القادم خطوة إيجابية بمواجهة تلك التحديات لرفع الأعباء عن كاهل الأسرة الكويتية.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية أشار العطار إلى ان بعض موادها تحتاج إلى اعادة نظر كونها تتعارض مع مواد الدستور الكويتي، متسائلا: هل هذه الاتفاقية أمنية أم تجارية؟ كون ظاهرها يرعب المواطنين ويهدد استقرارهم.

سلمان العطار

مرشح الدائرة الأولى سلمان العطار مرحبا بالنائب السابق ومرشح الدائرة الثانية عدنان المطوع

جانب من الحضور خلال افتتاح مقر العطار